

كيف سيتعامل الإسرائيليون مع السطة الفلسطينية الجديدة؟!

فلسطين/ نهاد الشيخ خليل

الفلسطيني، بينما يحاول الشعب الفلسطيني الالتفاف على هذه السياسة الإسرائيلية من خلال توسيع التحالفات، والبحث عن خيارات بديلة في التعامل مع الواقع السياسي.

المجال الأمني

يبدو واضحاً على الصعيد الأمني أن (إسرائيل) معنية باستمرار هدوء حركة حماس، لكنها ليست مستعدة لدفع ثمن سياسي لهذا الهدوء، كما أن لديها (أي حكومة الاحتلال) الاستعداد الكامل للتعامل مع كل الاحتمالات. ولهذا وضعت حكومة الاحتلال شرطاً واضحاً يتمثل في نزع أسلحة المقاومة، وأعربت في أكثر من موقف أنها لن تقبل مجرد وقف المقاومة، بل يجب نزع أسلحتها.

لكن العديد من كبار المحللين الإسرائيليين يخالفون هذا الموقف الرسمي، ويعتبرون أن إعطاء الفرصة لحماس سيساهم في «اعتدالها». وفي هذا السياق كتب

ناحوم برنيع ليديعوت أحرونوت» في ١٣-٢ «قد يكون من المفيد أن تستلم حماس الحكم لكي يظهر للناس عيبتها». وكتب داني روبنشتاين في «هآرتس»: «يجب عدم مقاطعة الفلسطينيين لأن الأوروبين والعرب لن يقذفوا حماس في أحضان إيران». وفي السياق ذاته كتب غادي طؤوف لدمعارييف» في (١٥-٢): «إذا منعنا حماس من أن تقود، ودفعناها للمعارضة، فسننقذها من الاصطدام بالواقع الصعب، لا تدعوا حماس تهرب من الواقع الصعب، بإمكان حماس أن تضرب وتهرب وهي في المعارضة، ولكن عندما تكون في القيادة وهي محاطة بثلاث دول كبيرة: كلها تعادي الأصولية، فلن يكون بإمكانها أن تفلت». أما صحيفة «هآرتس» في مقالها الافتتاحي (١٢-٢) فقد أكدت على أن «إسرائيل معنية باستمرار وقف إطلاق النار من قبل حماس، وهي تذكر جيداً أنه بفضل عدم قيام حماس بالعمليات انخفضت المعاناة الإسرائيلية، والضغط

من برنامج حزب «كاديما» الانتخابي، وخطاب أولمرت أمام مؤتمر «هرتسليا» المنعقد في شهر كانون الثاني/يناير الماضي. وهذه الخطة ستؤدي في النهاية، ليس فقط إلى فصل الضفة عن القطاع، وإنما إلى فصل الضفة عن بعضها البعض بشكل يقطع أوصالها، ويمنع التواصل بين مناطقها المختلفة. وأكد يهود أولمرت في أكثر من مناسبة أن الاحتلال يتجه لتحديد حدود دائمة لدولته!!

ولكي تتمكن (إسرائيل) من تطبيق هذا التصور: لا بد لها من فرض حصار على الشعب الفلسطيني، بدا هذا واضحاً في ردة فعل حكومة الاحتلال على جولة وفد حركة حماس الدولية، خاصة الزيارة لروسيا. ف(إسرائيل) عملت باستمرار على تهميش الدور الروسي في العملية السياسية، وأبقت اللعب مفتوحاً أمام الولايات المتحدة فقط، وقد تجاوزت كل الأطراف بما فيها القيادة الفلسطينية مع هذا الوضع. لكن فوز حماس، بما تمثله

من مواقف وطموحات، وفي هذه اللحظة التي تحاول فيها روسيا مناصرة الموقف الغربي عموماً من خلال الملف النووي الإيراني، وكذلك تصدير الغاز والطاقة لأوروبا، فوز حماس في هذه اللحظة أتاح أمام روسيا التعامل مع بؤرة جديدة مناوئة للسياسة الأمريكية. ولهذا فإن (إسرائيل) تبدي قلقاً شديداً إزاء هذا التدخل الروسي، وتريد إبقاء الأوضاع على ما هي عليه تحت سقف الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية: حتى يتسنى لها تطبيق تصوراتها، بينما تُدرك حماس أهمية هذه العلاقات في فتح آفاق جديدة أمام الشعب الفلسطيني وقضيته. من سيربح الجولة؟ هل ستمتكن دولة الاحتلال من مواصلة فرض الحصار على خيارات القيادة الفلسطينية؟ أم هل ستمتكن القيادة الفلسطينية بتركيبتها الجديدة (الرئيس والحكومة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير) من كسر الحصار وتوسيع الخيارات أمام الشعب الفلسطيني؟

الإجابة ليست سهلة على مثل هذه الأسئلة، لكن الشيء المؤكد أن استمرار العلاقة على ما هي عليه بين الاحتلال والقيادة الفلسطينية بات مستحيلاً، لأن الاحتلال حسم خياراته، وقرر تجاهل القيادة الفلسطينية، حتى قبل فوز حماس. ولهذا يبدو أن العلاقة بين الاحتلال، وبين القيادة الفلسطينية بتركيبتها الجديدة ستكون علاقة صراع؛ يحاول الاحتلال من خلاله فرض خياراته على الشعب

منذ إعلان فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأغلبية كبيرة في الانتخابات التشريعية بتاريخ ٢٥-١-٢٠٠٦، صدرت في دولة الاحتلال تصريحات متعددة، ونُشرت آراء متنوعة، شملت كل الخيارات التي يمكن أن يتصورها المرء للعلاقة بين الكيانات السياسية، حول طبيعة العلاقة التي ستنشأ بين دولة الاحتلال وبين الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس.

وبخصوص التصريحات والتحليلات العربية التي تم تداولها بهذا الشأن؛ فإنها تباينت بين من يعتبر فوز حماس فرصة ل(إسرائيل)؛ كي تكمل مشروعها الانفصالي العنصري أحادي الجانب دون أن يُثار أي احتجاج في العالم، وبين أولئك الذين رأوا أن هذا الفوز الحمساوي مأزقاً ل(إسرائيل)؛ ستضطر في النهاية للتعامل معه على أنه أمر واقع.

لقد حدد القائم بأعمال رئيس حكومة الاحتلال إيهود أولمرت ثلاثة شروط لأي تعامل مستقبلي مع حكومة حماس: اعتراف الحركة ب(إسرائيل)، شطب البند الداعي لتدمير دولة (إسرائيل) في ميثاق الحركة، نزع سلاح الحركة. وإذا لم تنفذ حركة حماس هذه المطالب فإن (إسرائيل) ستمتنع عن تحويل الأموال المستحقة للسلطة، وستفرض حصاراً على الشعب الفلسطيني. وتحدثت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني عن نفس الشروط التي حددها أولمرت، إلا أنها طالبت الأسرة الدولية ألا تتراجع عن مطالبة أبو مازن نزع سلاح المنظمات «الإرهابية» حسب ادعائها. لكن الوزيرة ليفني استدركت بالقول لصحيفة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٨-٢-٢٠٠٦ «نحن نميز بين احتياجاتنا الأمنية وبين حاجة الفلسطينيين لحياة سلمية»، فهل جاء هذا الاستدراك عيباً؟ لا أعتقد أن ذلك، ولكن ما هي حدود هذا التمييز ومجالاته؟

يمكن القول أن هنالك أربعة مجالات للتعامل بين الطرفين سيكون للإسرائيلي في كل واحد منها سياسة مختلفة، والمجالات الأربعة هي: السياسة، الأمن، الاقتصاد، الإدارة المدنية.

المجال السياسي

تُشير كل المعطيات إلى أن (إسرائيل) بقيادة حزب «كاديما» حسمت خيارها، وحددت تصوراتها للحل مع الفلسطينيين، ويتمثل هذا الخيار في متابعة خطوات شارون بشأن فك الارتباط الأحادي الجانب، يتضح هذا